Journal Of the Iraqia University (77-1) 30 September (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

الموازنة لمكانية لتنظيم الحيز المكاني

نور مسلم علي، م.د عمار خليل ابراهيم الزبيدي

جامعة بغداد/ مركز التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا

Spatial Balancing for Spatial Planning

Noor Muslem Ali, Dr, Ammar Khalil Ebraheem
University of Baghdad, Center of Urban and Regional Planning for Postgraduates
dr.ammar@iurp.uobaghdad.edu.iq

الملخص

يتناول هذا البحث مفهوم **التخطيط المكاني** بوصفه مدخلاً لتبني رؤية إقليمية تسهم في إيجاد نهج استراتيجي للحد من التنمية المكانية غير المستدامة، ووضع إطار مناسب للتوزيع العادل للموارد والإمكانات ضمن الخطط التنموية. ويرتكز البحث على مبدأ **التخصيص المكاني للموارد** وتوظيفه للحد من حالات عدم التوازن المكاني بين الأقاليم. ويهدف إلى تحليل الأدبيات المتعلقة بالتوزيع المكاني، والتخطيط المكاني، والتحليل المكاني، والتنمية المكانية، مع توضيح العلاقات المتبادلة بينها وإسهاماتها في تحقيق نمو إقليمي متوازن.

اعتمد البحث المنهجين الاستقرائي والتحليلي، مدعومين باستخدام نظم المعلومات الجغرافية(GIS) ، لتحديد تركز الموارد مكانياً، وتحليل أنماط التنمية، وتقييم الهيمنة المكانية. كما تناول أبعاد التنمية المكانية وأهدافها ومحدداتها وأطرها السياساتية، مع التأكيد على أهمية تكامل الأبعاد الجغرافية والمكانية والزمانية في العملية التخطيطية. وتبرز الدراسة أهمية التوزيع المتوازن للاستثمارات، والاستخدام الكفوء للموارد، وتعزيز العلاقات الوظيفية بين المستقرات البشرية، بما يسهم في تقليل التفاوتات المكانية وتحسين المخرجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمؤسسية.

وتشير نتائج الدراسة إلى أن تحقيق الموازنة المكانية الفاعلة يعتمد على تبني سياسات تنمية إقليمية منسقة، والمشاركة الفاعلة للمجتمعات المحلية في صنع القرار، والالتزام بالمعايير التخطيطية عند اختيار مواقع المشروعات التنموية. وتخلص الدراسة إلى أن التنمية المكانية المتوازنة تسهم في خفض معدلات البطالة، والحد من الهجرة غير المخططة، وتعزيز التكامل الإقليمي، وتحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية. كما توصي بتعزيز التنمية الريفية، وتحسين البنية التحتية والخدمات العامة، والحفاظ على الهوية المحلية، واعتماد سياسات تخطيط مكاني متكاملة تدعم التنمية الإقليمية المستدامة وتحقق التوازن المكاني على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية :التوزيع المكاني، التخطيط المكاني، التحليل المكاني، التنمية المكانية

Abstract

This research dealing with concept of spatial planning, so it is adoption for regional vision, to creating a strategic approach for reduce un sustainable spatial development, and to putting approach adequate for equitable distribution of potential resource in the development plan. Keystone of this research is spatial resource allocation and employee it to minimize un-equilibrium regional space. Research objective analyzing the literatures of spatial distribution, spatial planning, spatial analysis, and spatial development, while clarifying their interrelationships and contributions to achieving balanced regional growth.The research employs an inductive and analytical methodology supported by Geographic Information Systems (GIS) to identify spatial concentrations of resources, analyze development patterns, and evaluate spatial dominance. It also explores the dimensions, objectives, determinants, and policy frameworks of spatial development, emphasizing the integration of geographical, spatial, and temporal dimensions in planning processes. The study highlights the importance of balanced investment distribution, efficient resource utilization, and functional relationships among settlements to reduce spatial inequalities and improve social, economic, environmental, and institutional outcomes.The findings indicate that effective spatial balancing depends on coordinated regional development policies, active participation of local communities in decision-making, and adherence to planning standards when locating development projects. The study concludes that balanced spatial development contributes to reducing unemployment, limiting unplanned migration, strengthening regional

integration, and achieving greater social equity through the optimal utilization of natural and human resources. It recommends promoting rural development, improving infrastructure and public services, preserving local identity, and adopting integrated spatial planning policies that support sustainable regional development and long-term spatial balance.**Key words**: spatial distribution, spatial planning, spatial analysis, spatial development

المقدمة :

التباين المكاني في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية يعد خاصية سائدة في اغلب الاقاليم بسبب تركز اغلب الانشطة في اقاليم معينة او مناطق معينة ضمن الاقليم وقلتها او ندرتها في الاقاليم الاخرى، مما ادى الى بروز مشكلة التباين الحاد في الخدمات، والبنى الأرتكازية، وكافة ظروف الحياة بين المناطق الاكثر تطورا والاقل تطورا ضمن الاقليم الواحد. وهنا جاء التفكير بأيجاد موازنة مكانية تسعى الى احداث تغيير في الابعاد المادية والمعنوية للتنمية الاقليمية الهادفة الى احداث توازن نسبي بين المناطق المتباينة وتطويرها من حيث المستويات الاجتماعية والاقتصادية والخدمية. مما يساعد في حل مشكلات التباين وعدم التوازن الحاصلة في مناطق الاقليم الواحد او بين الاقاليم في البلد الواحد، فضلا عن تحقيق الرفاه المطلوب لسكان المنطقة. فأن اتباع موازنة اقليمية فاعلة تمكن من تطوير المناطق وتقلل التباين المكاني للتنمية في الاقليم عن طريق تقليل عدد العاطلين عن العمل والحد من الهجرة غير المخطط لها والاستثمار الامثل للموارد والامكانات المتاحة في الاقليم.

فرضية البحث أن تقليل التفاوت بين الاقاليم يعتمد على اعتماد الموازنة المكانية للموارد في تفعيل التنمية الاقليمية .

مشكلة البحث

١- وجود قصور معرفي في ايجاد موازنة مكانية نسبية ضمن الحيز الاقليمي وبذلك نشأت ضرورة ملحة الى دراسة وتقييم الافكار ذات العلاقة بالموازنة المكانية واستدامة الموارد على مستوى الاقليم.

٢- تطوير الاساليب التنموية في التخطيط الاقليمي .

هدف البحث يهدف البحث الى

١- دراسة وتحليل المفاهيم المتعلقة بالتوزيع المكاني للأنشطة (اقتصادية، اجتماعية، عمرانية، وخدمية) والموازنة بين الموارد في الاقليم.

٢- تحقيق الموازنة المكانية ودعم جهود التنمية للتوافق مع استدامة الموارد.

٣- تحقيق تنمية قطاعية ضمن الاقليم وجعلها علاقات اقتصادية تفاعلية.

منهجية البحث سيستخدم البحث المنهج البحثي العلمي التجريبي وطريقة الاستقرائية لتحقيق الموازنة المكانية واستدامة الموارد ومن ثم السعي التحقيق من موارد الاقليم باستعمال نظم المعلومات الجغرافية حتى نتمكن من ابراز التركيز المكاني للموارد والعناصر التنموية وتحديد الهيمنة المكانية، وايضا المنهج التحليلي لتحليل النتائج الحاصل عليها البحث وامكانية تطبيق الدراسة والوصول الى الاهداف المنشودة .

تمهيد تعد الموازنة المكانية ذو أهمية كبيرة بوصفها عنصرا اساسيا في التخطيط الاقليمي، لما تتميز به من مزايا تساعد في تحقيق توازن في توزيع مستويات التنمية وتقليل الفوارق بين مناطق الاقليم ومستويات التطور التي اصبحت تتفاوت وتتباين من منطقة لأخرى وهذا الذي ساعد على ظهور مناطق متطورة واخرى متخلفة، وتعد الموازنة المكانية اداة فاعلة في دفع عملية التنمية المكانية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية البيئية نحو مسارها الصحيح ضمن بعدها المكاني وبرؤية صحيحة متكاملة تتداخل فيها الابعاد المكانية والتنموية، وتحدد الاهداف بما يضمن الموازنة المكانية في التنمية والتطور.لذا فأن في هذا الفصل سنركز على دراسة الموازنة المكانية في العملية التخطيطية، التنمية الاقليمية، التنمية المكانية، التخطيط الاقليمي، التخطيط المكاني وترابطات الموازنة المكانية.

١- المكان

يعد مفهوم المكان من المسائل المهمة والاساسية في الفروع العلمية المعرفية المختلفة، ولكل فرع وجهة نظر خاصة في تفسير المكان، مثلا لو تعلق الامر بأستعمالات الموارد الطبيعية يكون الجغرافي هو الذي له دور بارز في التعبير عن المكان . وان المدرسة الجغرافية تركز على الظواهر الانسانية ووصف علاقتها مع الطبيعة (المناخ، الارض، الموارد .... الخ)، يقول Olivier Dollfus ان المكان بمعنى جغرافي هو " نظام من العلاقات بين مجموعة العناصر الطبيعية، كالتضاريس والمياه والمناخ والنباتات والبيئة والسكان وكثافتهم ونمط المعيشة وتركيبهم الاجتماعي ونشاطاتهم " .(الكناني,٢٠٠٦ ,ص١٢)، ومما لا شك فيه ان الارض هي مكان وفي الوقت نفسه هي نظام بيئي Ecosystem يشمل نظم فرعية متعددة بيئية ويكون تأثرها ايجابا وسلبا بأنشطة البشر، ولهذا ازداد اهتمام الناس بها بمرور الايام (Frederick Steinner, 1991 ,p.6)، كبنية مكتاملة متفاعلة

بينها، وبهذا المفهوم لا تشمل فقط الموارد الارضية السطحية بل ايضا تشمل الفضاء وباطن الارض ومحتوياته من موارد وثروات تميز المكان عن غيره، اذ تعد الارض أحد عناصر ألانتاج الرئيسة الى جانب عناصره الاخرى كالادارة والعمل ورأس المال والتنظيم، وبهذا المعنى فهي تمتاز بالندرة. (غنيم ,٢٠٠٨, ص١٩)وتؤدي عملية تخطيط وتنظيم وتوزيع الفعاليات والنشاطات العمرانية والاستثمارية، بضوء امكانيات البنية المكانية على وفق اليه تضمن تحقيق كفاءة اقتصادية يكون ارتباطها بالتوازن النسبي مع الامكانات والمحددات التنموية العمرانية والاقتصادية والاجتماعية (وزارة التخطيط,١٩٨٧, ص٨)، والتي تحقق الاستثمار الافضل للموارد المكانية وتفعيل العلاقات بين مكوناتها، واستخدام عقلاني للموارد وتنسيق بين النشاطات المختلفة ومدى تأثير نشاط على الاخر، كما يؤدي مستوى المجتمع التقني دور بارز في طبيعة تلك العلاقات، أذ كلما توافرت وسائل تقنية متطورة توفرت فرص للناس لتسخير البنية المكانية لحاجاتهم. (وزارة التخطيط, ١٩٩١,ص٢)

ترى بعض الدراسات ان الهيكل المكاني يرتكز على الاسس الآتية (Glasson, 1978, p149)

١. المسافة كي تتحقق افضل توليفة للعلاقة بين موقع النشاط والمسافة الفاصلة بينه وبين النشاطات الاخرى .
٢. سهولة الوصول خاصة عند ممارسة الفعاليات الاقتصادية أذ هذه المواقع تتمتع بمميزات خاصه ودرجات اعلى من غيرها في سهولة الوصول .
٣. التكتل بهدف تحقيق الفائدة من اقتصاديات الحجم وهي منافع محققةً بواسطة التخصص والتركز في مواقع مشتركة النشاط .
٤. التدرج الهرمي وهي سمة ناتجة عن علاقات ضمنية تجمع بين النشاط وسهولة الوصول .

كما ان هذه الاسس اكد عليها كلاسون في تحليله تعكس حقيقة الهيكل المكاني الذي يتضمن ايضا حركة النشاطات في المكان، اما ايزرد فهو يشير الى ان التحليل المكاني يتناول العناصر الاساسية للمكان ويتأثر بالبعد المكاني الذي يمارس تأثير واضح لحركة الفعاليات المكانية والانشطة لممارسة، وتأثيره بالتركزات العمرانية والبشرية .(Walter ,Isard ,1967 ,p493).

٢: عناصر الهيكل المكاني عناصر الهيكل المكاني اساسية في تحديد ممن يتكون الهيكل المكاني وكيفية دراسة وتطوير الهيكل المكاني عن طريق عناصره ومميزات تلك العناصر فالهيكل المكاني لأي مستقرة بشرية يتكون من ثلاث عناصر من الناحية النظرية وهذه هي العناصر الاساسية له وعن طريقها يتم تطوير الهيكل المكاني للوصل الى حالة توازن نسبي مكاني، وفيما يأتي توضيح لعناصر الهيكل المكاني .GLasson ، 1978, p189)

١- نظام شبكة الطرق: أذ يعمل هذا النظام على ايجاد نمط شريطي من المستقرات وعن طريق هذا النمط تتكون محاور عمرانية تنموية.

٢- منطقة الظهير: تكون عبارة عن امتداد الخدمات بأشكالها الادراية والمالية والمخازن والاسواق وما شابه ذلك من النشاطات التي تنظم في مجاميع لها مركز رئيس . اي مكان مركزي ومنطقة خدمة له، ومنطقة الظهير نتيجة حتمية بموقع وشبكة الطرق.

٣- مواقع منتشرة: مع الفعاليات والانشطة المتخصصة كالصناعات المتخصصة (التحويلية و التعدين) اذ يتمحور بعضها مع بعض لتشكل بؤرة وعقد وتجمعات . وذلك على وفق خصوصية المكان وما يوفره من الموارد الطبيعية.

عبر كلاسون في تحليله للحيز المكاني انه يتضمن حركة النشاطات في المكان و في حين اشار ايزرد في تحليله للحيز المكاني انه العناصر الاساسية المكونة للحيز المكاني، واكد ان الحيز المكاني يتأثر بالبعد المكاني اولا (المسافة والطبيعة الجغرافية) الذي يؤدي دورا واضحا في حركة عناصر المكان النشاطات التي تمارس فيه ويتأثر ثانيا في حجم التجمعات السكانية والعمرانية (الكناني، ١٩٩٣,ص١٦). اما تتبرغان فقد اكد على التراتب الحجمي للمستقرات ومحددات ذلك التراتب وكيفية توزيعه.(Nobrl, 1977,P218

ويمكن ان نلاحظ اي من وجهات النظر اعلاه لم تنطبق على ارض الواقع بالشكل الكامل وذلك لان كل صاحب نظرية يسعى للحصول على افضل نتيجة من وجهة نظره، ومع ذلك ان كل من هؤلاء المنظرين يقترب باستنتاجاته من جوانب معينة يراها مهمة اكثر من غيرها مبتعد عن جوانب اخرى لكن في النهاية الهدف واحد هو ايجاد حل لفرض السيطرة على التنظيم الحيز المكاني .لذا نجد ان مجمل استنتاجاتهم تتمثل بما يأتي (القرة غولي، ١٩٩٨, ص٧):

١_ التأثيرات التي تتركها كلف النقل في المنتج والمستهلك ونوعية البضاعة.

٢_ دالة الطلب وما تخلفه من ربح وخسارة .

٣_ احتمالات استثمار وفورات الحجم واستغلالها . ولاسيما الاشكال السداسية لكل من كرستالر ولوش وبيرغان.

التباين الحاصل يرجع للأسباب الاتية

١_ كلف النقل والحركة .

٢_ وفورات الحجم في الانتاج.

٣_ ما متوافر من الفعاليات والنشاطات الخدمية في المنطقة.

٣: التخطيط المكاني Spatial Planningهو نهج تخطيط متكامل وشامل يحقق افضل استخدام للأرض، ويعمل على تحقيق التوازن في توزيع وتوقيع الفعاليات والانشطة، ويؤكد على دمج القطاعين الخاص والعام، يعمل التخطيط المكاني على جميع المقاييس المكانية العالمية ,الوطنية، الاقليمية، المحلية . وهو اداة تعزز التنمية المستدامة وتحسن نوعية الحياة، أذ يشجع على اعادة استخدام الاراضي المهجورة والشاغلة، ويشجع الاستخدام المناسب للأرض والتجديد . Neil Adams, Jeremy Aiden ,2006, p30)وعليه فأن التخطيط المكاني يمكن ان يوفر توجيه ورؤية مشتركة للسياسات والبرامج في تحديد الاولويات، ويمنع الازدواجية في العمل من قبل الادارات الحكومية المختلفة، ويعمل على توجيه سياسة حماية البيئة، استخدام كفوء للموارد، تعزيز النمو الاقتصادي . (Economic Commission for Europe Geneva ,2008 ,p11)

التخطيط المكاني :- عملية تتضمن خطط ونشاطات مشرعة ومنظمة، يمكن تنفيذها خلال فترات زمنية محددة، بعمل تعاوني مشترك ضمن اكثر من مستوى مكاني، ويتم فيه استخدام اليات متعددة لغرض تحقيق الاستخدام الافضل للامكانات والموارد، بصورة تؤدي الى احداث تغيرات مطلوبة في المجتمع، مع ضبط وتنسيق ومتابعة هذه التغيرات في الجوانب المختلفة، وذلك لمنع وقوع اي اضرار سلبية . (عبد الحميد ,علي، ٢٠٠٧)

وعليه فإن التخطيط يمتلك صفة الاستدامة بما يحقق ويضمن حق الأجيال الحالية والقادمة؛ وأن يعمل على تجسر الفجوة القائمة في التنمية من خلال تحقيق تنمية متوازنة مكانياً.(الكناني,٢٠٠٧,٢٥).إن عملية التخطيط المكاني تمثل مرحلة الانتقال من الوضع الحالي إلى وضع أفضل اقتصاديا، أو اجتماعياً، اوبيئيا، لذلك فهي عملية متعددة الأبعاد ذات استراتيجية واعية ولها غايات واهداف متعددة ، ومحددة وطويلة الأمد .(الزبيدي ,٢٠٠٩, ص٢٧)**.ويرى الباحث بأن التخطيط المكاني هو عملية تحليل مكاني للفعاليات الاساسية والنشاطات، وتوضيح اليه الحركة والتأثيرات المتبادلة، والاستخدام الامثل للموارد المتاحة بالاعتماد على نسق معين يحقق التنظيم المكاني للمجتمعات الحضرية، وهدفه تقليل التفاوت في مستويات التنمية، عن طريق توجيه مواقع الفعاليات والانشطة لغرض تحقيق الهدف وفق الاليات والقوانين التي تنظم العلاقة بين الفعاليات على اساس البعد المكاني المحدد .**

٤: التحليل المكاني Spatial Analysis التحليل المكاني يعتمد على أن: لكل ظاهرة حيز مكاني، أو نطاق مكاني معين ، ويسعى الى معرفة واكتشاف العلاقات, والارتباطات المكانية المتبادلة بين مكونات الظاهرة في الحيز المكاني نفسه للوصول الى بناء أنموذج مكاني للظواهر المكانية. ويقصد به ايضاً "اسلوب لقياس العلاقات المكانية بين الظواهر بما يضمن تفسيرها والافادة منها، وفهم اسباب وجود وتوزيع الظواهر على سطح الأرض والتنبؤ بسلوكها مستقبلاً".

كما يمكن تعريفه بأنه (تحديد النمط الذي يمكن ان ينتظم به المكان وخصائص هذا النمط)، والتي تهم الانسان وفعالياته المختلفة.(شرف,٢٠٠٨,ص٥٥)، وأما في حالة تقييم الاراضي الاقليمية فلابد ان يقوم على أسعار الاراضي المختلفة من منطقة لأخرى داخل المدينة بسبب تأثير مجموعة من العوامل التي يمكن حصرها في: (شرف، المصدر السابق، ص٥٦)

١- الكثافة السكانية.

٢- خصائص الموقع الطبيعية والاقتصادية.

٣- سعة الشوارع، وشبكات الطرق، وسهولة الوصول.

وتعد أهمية التحليل للهيكل المكاني في إمكانية تحقيق صورة واضحة لعملية التنمية في الفعاليات والنشاطات المكانية كافة (الاقتصادي، والزراعي، وصناعي) وان هذه النشاطات جميعها تعد المؤشر الرئيسي في الحيز المكاني، والمتغيرات في عناصر المكان . (الكناني, 2008 ,ص٤٠)

وأن يتم ارتكاز الهيكل المكاني على الاسس الآتية : (الزبيدي،٢٠٠٣,ص٦).

١- المسافة مكانيا بين موقع النشاط والنشاطات الاخرى، أذ يتم تحقيق افضل علاقة بينهم .

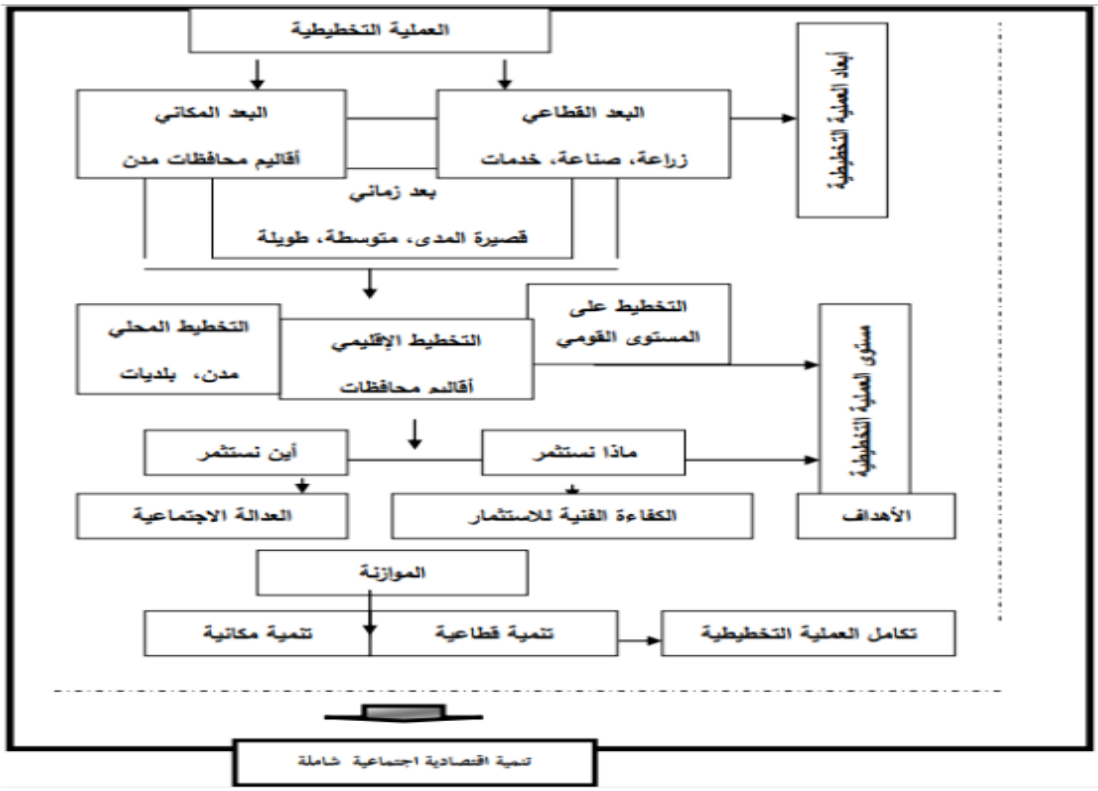
٢- تحقيق سهولة الوصول للفعالية الاقتصادية .

٣- تحقق وفورات الحجم (Economies of Scale) عن طريق التكتل، والتخصص، والتركز في مواقع النشاط المشتركة، ليتمكن من خفض الكلف التشغيلية ومحاولة قوى السوق لايجاد التخصص في استعمالات الارض.

٤- التدرج الهرمي للفعاليات المركزية، وعلاقتها بالهيكل الحضري العام.

٥: البعد المكاني في العملية التخطيطية The spatial dimension of the planning process

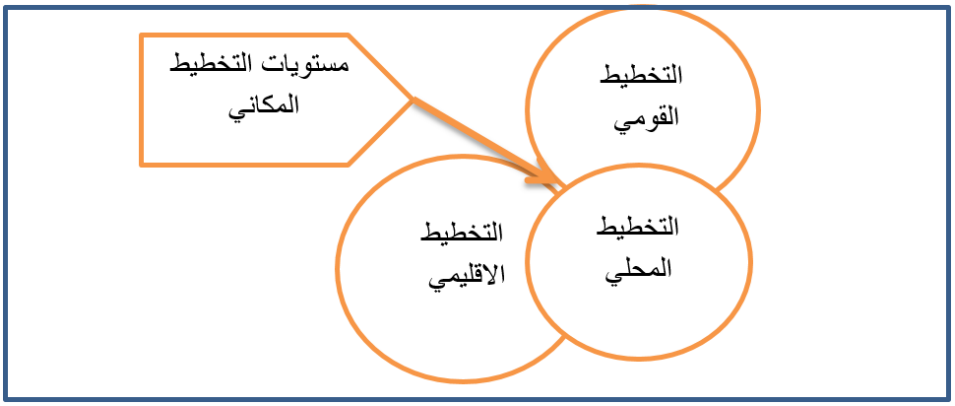
كانت العملية التخطيطية في العراق تركز على البعد الزماني والقطاعي، اي التركيز على تحقيق ربحية المشروع خلال فترة زمنية معينة، وتفتقر الى تركيز البعد الثالث في العملية التخطيطية وهو البعد المكاني، وهذا أدى الى حدوث تفاوت كبير في عملية التنمية ومستوياتها المختلفة االجتماعية، والاقتصادية، والمكانية. (الكناني,١٩٩٨, ص٦٤)وأن خطط التنمية ركزت منذ خمسينات القرن الماضي على الاستثمار الامل للامكانات والموارد الاولية، وضبط وتوجيه الاستثمارات، وذلك اعتماد على اسلوب التخطيط المركزي، على وفق منهج التدرج من الاعلى الى الاسفل وذلك كان سائدا في العملية التخطيطية أنذاك. (د. الكناني ٢٠٠٢، ص٤٧) ان التفاوت والتباين المكاني ادى الى وجود خلل في مكانيكية التنمية وذلك بسبب السيادة والسيطرة المركزية، مما ادى الى الانحياز المكاني للمناطق الغنية واستقطاب معظم الاستثمارات وكذلك افضل واكثر الخدمات، وهذا يساعد على زيادة الفجوة وترسيخ التفاوت المكاني في عملية التنمية، ومن ثمّ يساهم في ظهور هيكل مكاني، يؤدي الى وجود مدن ومناطق اخرى غنية واخرى فقيرة تعاني من التخلف في البنيان الاجتماعي والاقتصادي. (د. الكناني, ١٩٩٤, ص٤٨)وبدء الاهتمام بالبعد المكاني في العملية التخطيطية في العراق في فترة الستينيات من القرن المنصرم، أذ اكدت الخطة التنموية الوطنية في العراق في الفترة المذكورة على نشر بعض الصناعات في عدد من المحافظات العراقية ، الأ أن فّي فترة السبعينات ا زد الاهتمام بالتنمية المكانية وتم اقرارها كأسلوب للتخطيط، والتي نتجت عن انشاء دائرة في عام 1972 تهتم بالبعد المكاني سميت (بدائرة التخطيط الإقليمي)، والتي ركزت على تخطيط التنمية المكانية في جوانبها المتخلفة، وقامت بإنجاز الكثير من الدراسات، والخطط الخاصة بتنمية المحافظات، حيث تسعى التنمية المكانية بالأساس الى توزيع الاستثمارات والثروات وثمار التنمية بشكل عادل ومتوازن، بين أقاليم البلد الواحد بدلا من تركيزها على مناطق محددة. ومن ثم فان التنمية المكانية تهدف الى تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية ، عن طريق الاستثمار الأفضل والكفوء للموارد والامكانيات المتوفرة في كل منطقة او إقليم، وهذا يؤدي الى تحقيق التوازن والعدالة في توزيع ثمار التنمية بين مناطق القطر المختلفة.(وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الاقليمي، تقرير خطة التنمية الوطنية الخمسية ٢٠١٠_٢٠١٤, ص ٣)



مخطط (١-١)يوضح البعد المكاني في العملية التخطيطية

المصدر / : : د. مصطفى جليل إبراهيم، آليات التنمية بين النظرية والتطبيق، مجلة ديالى العدد الاربعون، ٢٠٠٩ ، ص ٦

٦: مستويات التخطيط المكاني Levels of spatial planning لدراسة مستويات التخطيط اهمية بالغة لبيان أي مستوى من التخطيط نحن وكيفية ترابطه مع باقي المستويات، ويتفق المختصون في مجال التخطيط المكاني بانه أسلوب علمي ينقسم تبعاً للنطاق المكاني الى الاقسام الآتيه.



شكل (١-٤) يوضح مستويات التخطيط المكاني

المصدر /عمل الباحثة بالاعتماد على John Glasson "An Introduction to Regional planning ", 1975, p.93

١_ التخطيط القومي National Planningويشمل هذا النوع من التخطيط المكاني جميع المناطق والاقاليم في الدولة ويهدف الى تحقيق اغراض التنمية في الفعاليات المختلفة، ويركز هذا النوع على عملية توجيه الخطط والاستثمارات المتعلقة بالتنمية اعتمادا على دراسة العلاقة والتفاعل بين كل من التخطيط القطاعي والاقتصادي والابعاد المكانية، ويكون على أساس رؤيا شاملة لعموم البلد بهدف تحقيق "التوازن التنموي المكاني" وان مهام هذا النوع ترتكز على دراسة وتحليل حجم وطبيعة الإمكانات المتوفرة (المادية والبشرية)، ومحددات ومعوقات استثمارها، ومن ثم يتم رسم الأهداف التنموية ووضعها وتحديد السياسات الموضوعة من اجل الوصول الى هذه الأهداف. (John Glasson "An Introduction to Regional planning ", 1975, p.93.)

٢_ التخطيط الاقليمي Regional planning

وهو اكثر تفصيلا من التخطيط القومي ويعني بدراسة الموارد الطبيعية والبشرية في مكان محدد من الارض (الاقليم) وذلك لمعرفة موارده وامكانياته من اجل استغلالها خلال مدة زمنية محددة وتحقيق اهداف محددة تسعى للنهوض بالاقليم وانعاشه، يتميز التخطيط الاقليمي بطابعه العمراني أذ يتناول تحديد الموقع الافضل للنشاطات على مستوى اقليم مكاني، ويهتم هذا النوع بدراسة المستقرات البشرية الحضرية والريفية وتحديد حجومها، ومراتبها، ووظائفها، وكذلك تحديد استعمالات الارض المختلفة. (الزوكه، ١٩٩١)

٣_ التخطيط المحلي Local planningوهو التخطيط الذي يكون على مستوى المجتمعات المحلية ويهتم بالوحدات المحلية الصغيرة وتحقيق الاستخدام الأفضل للموارد والامكانيات في المجتمع المحلي، ويركز أيضا على الافادة من الأهالي في ذلك من المجتمع بالمشاركة في وضع الخطة وتنفيذها. (محمود الكردي ، ١٩٧٧ص ٣٨) ويحدد التخطيط المحلي المكونات الرئيسة لخطط المكانية المحلية والسياسات المتعلقة بكيفية أعدادها وتنفيذها. (Planning Policy Statement 12,2008, p.4.)

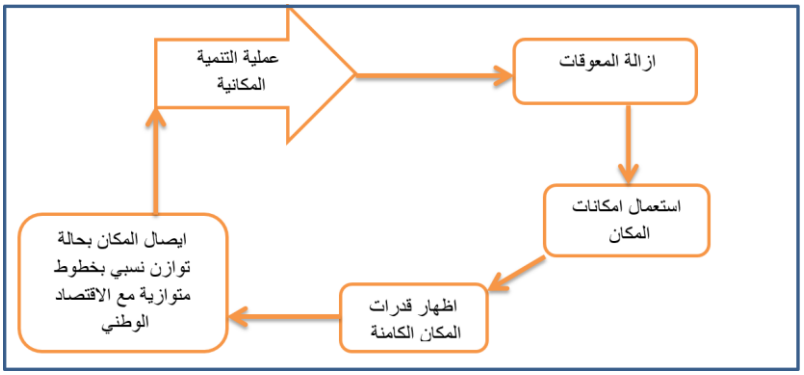
٧: التوزيع المكاني والعلاقات الوظيفية للبعد المكانيSpatial distribution and functional relations of the spatial dimension

يعد التوزيع المكاني للظواهر والفعاليات هو جوهر العمل في الدراسات المكانية وابرازا لدور البعد المكاني في كل مستويات التخطيط المكانية، فهو يدرس الظواهر المختلفة على سطح الأرض، وذلك من اجل وصفها وتفسيرها وتحليلها، ومعرفة التوزيع المكاني للظواهر إذا ما كان يشكل نمط ا محدد اً ام التوزيع مجرد توزيع عشوائي، فاذا كان التوزيع المكاني يشكل نمط ا محدداً (pattern) ، فهذا يعني ان هناك عوامل معينة وراء تشكيل هذا النمط، فيحاول الباحث في عملية التخطيط المكاني ايجادها والوقوف عليها، اما إذا كان نمط التوزيع عشوائي ا فهذا يشير الى قوى الصدف التي من صعب تحديدها وتفسيرها (المظفر، عمان، ٢٠٠٥)ويتحدد نظام المدينة في بعدين البعد الأول يتمثل بغاية تتميز بعملية التجديد والتحول، والبعد الثاني يتمثل بالعلاقات الوظيفية المحددة للمدينة مع بقية عناصر المجتمع، ومن ثم يجب ان تكون هناك عملية تكامل بين هذين البعدين، وبهذا يمكن ان تُعد المدينة تنظيما عمرانيا أي علاقة الكتل بالفضاءات، ويكون هناك تفاعل فيما بينه عن طريق مجموعة من العلاقات تتمثل بالتنظيم الاتصالي (نظم المواصلات، والنظم الاجتماعية والدينية)، وهذه مع مرور الزمن تكتسب أهمية تنعكس عن طريق التنظيم المعرفي (نظم التقاليد والأعراف) وهذه التكوينات والتنظيمات تشكل بكلها المتكامل الهيكل العام لعملية تنظيم اتخاذ القرار في المدينة، وكذلك الأساس الذي يُعتمد لتفسير أفراد المجتمع وسلوكياتهم والمؤسسات كافة. ان التوزيع المكاني يهتم بتوزيع السكان واستعمالات الأرض وتنظيمها وكذلك تشكيل شبكة الطرق في المنطقة الحضرية، وهو مجموعة المكونات والفعاليات التي ترتبط بنشاطات خاصة وتكون وظيفتها محددة ضمن بعد مكاني، فنجد ان مجموعة من المناطق ترتبط مع بعضها بفعاليات وانشطة مختلفة، هذه الأنشطة ما هي إلاعبارة عن اشكال مختلفة من الانتقال والحركة التدفقات بأنواعها المختلفة مكونة نظاما مستقر ا يتأثر بأي متغير سواء خارجي أم داخلي، وبذلك فان هذا النظام هو الذي يحدد اشغال واستغلال الحيز المكاني ضمن مجموعة علاقات تبادلية التفاعل مع البيئة المكونة لهذا الحيز المكاني، وهذا بدوره يؤدي الى تكوين علاقات مستقرة اقتصاديا بأي شكل من الاشكال. (Jean, Paul Rodrigue, 2002, P.5.)والعلاقات الوظيفية للمكان تهدف الى تحقيق الاستدامة المكانية على المستوى البعيد. وعليه فأن أي دراسة للتنظيم والتوزيع المكاني يجب ان تركز على العوامل التي تؤثر في توليفة التفاعل الوظيفي لمواقع الفعاليات والأنشطة والاثر التراكمي على الحيز السكني من حيث الكلف والزمن والمسافة للوصول الى عملية التكامل الوظيفي بين مكونات وفعاليات المنطقة الحضرية في إشارة الى البعدين الاقتصادي والعمراني والسكان (كبعد اجتماعي – مكاني) من دون اهمال واجتزاء أية منظومة من التحليل بهدف بيان الأثر الكلي والجزئي لكلّ منهما على هيكلية تنظيم المدينة ضمن المدى البعيد والقصير وجعله مقاسا ومسيطرا عليه.(الكناني، ٢٠٠٥ ص ١٥ – ١٦)

٨: التنمية المكانية Spatial Developmentهي عملية تهدف الى تقليل الفوارق العمرانية، والاقتصادية، والاجتماعية عن طريق الاستثمار الافضل والكفوء للموارد والامكانات المتوفرة في الاقليم، وهذا يؤدي الى تحقيق التوازن والعدالة في توزيع ثمار التنمية بين مناطق البلد المختلفة. (وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الاقليمي ,٢٠١٠, ص٣٦). وتعد ايضا تحقيق تغيير في البنية المكانية "اجتماعية والاقتصادية "، لان هناك ترابط وثيق بين البنية المكانية وسيرورة التغيرات الاجتماعية، وان التنمية المكانية تشمل تغيير نوعي اجتماعي واقتصادي في اوجه السلوك الاقتصادي والاجتماعي المختلفة، (Peter Decken ,1990, p364)، اي ازالة المعوقات التي تسبب منع البنية المكانية من اظهار قدراتها الكامنة، او استخدام تلك القدرات بالطريقة المناسبة حتى يصل الاقليم الى حالة من التوازن Equilibrium او حالة من الموازنة المكانية (Spatial Balance). (بولص, ,١٩٨٧,ص٥)

أذ يظهر نوع من التفاوت في التنمية المكانية نتيجة لتركيز المشاريع الاستثمارية وتنموية وخدمات اقتصادية وعمرانية واجتماعية على مناطق معينة مما يجعل هذه المناطق اكثر تطورا من المناطق الاخرى ضمن نفس البلد او الاقليم، ويترتب على هذا فرص عمل في المناطق المتطورة وهجرة السكان اليها من المناطق الاقل تطورا، وهذا يتسبب في زيادة الضغط على الخدمات ومن ثمّ زيادة حاجتها الى مشاريع تنموية مع بقاء واستمرار المناطق الاخرى

بتطورها الاقل. (محمد السيد، ٢٠١١, ص٨) وعليه فأن عملية التنمية المكانية تتوقف على عدة متغيرات اهمها استغلال الموارد، درجة كفاءة الادارة، حجم الموارد التي يحوزها المجتمع . (عبد الرشيد, ٢٠٠٧، ص٨) أن الّاهتمام بموضوع التنمية المكانية ساهم في تطور مفهومها و واساليبها التطبيقية بأنتقاله من مفهوم النمو (الذي يعني مجرد تحقيق زيادة في الانتاج وهذا تحدد به مجموعة معينة او طبقة محددة تتمتع بقدر معين من الرفاهية ولا يمكن من تحسين الاوضاع الاجتماعية للفقراء) الى مفهوم التنمية (الذي يطابق التقدم وينظر أليه بوصفه يحقق نوعا من التوازن الداخلي والكفاية وينشأ قوة دفع ذاتية تحقق اهدافا معينة تتمثل في الاستهلاك الكبير والكم المتنوع من السلع والخدمات من خلال الاقتصاد المفتوح) وعدم اقتصاره على الخصائص الكمية بل شمل الخصائص النوعية ايضا ومن التركيز على العلاقات الثابتة الى التأكيد على العلاقات الدينامية المتبادلة. (عبد العال، ٢٠٠٨, ص٣٨). وتعد التنمية المكانية من المفاهيم الحديثة التي تجمع بين الجانب التطبيقي، والبعد النضري، للوصول الى الرؤيا المستقبلية الفلسفية للمجتمعات ومظاهر تطورها. (الزبيدي, ٢٠٠٩، ص٣٨).



مخطط (١-٢) يوضح عملية التنمية المكانية

المصدر / عمل الباحثة بالاعتماد على رسالة ، الزبيدي . عمار خليل استعمالات الارض الصناعية لمحافظة ديالى، رسالة ماجستير مقدمة الى معهد التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا, ٢٠٠٩ ,ص٣٨

ويمكن تعريف التنمية المكانية بأنها تلك التغيرات التي تطرأ على حالة إقليم ما، بهدف تحسين ظروف حياة سكانه ، وتقليل التفاوتات المكانية البشرية وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل لموارده الطبيعية ، وتحسين كفاءة إمكاناته البشرية بكافة تفصيلاته.

٩: اهداف عملية التنمية المكانية Objectives of spatial development

أنّ اهداف عملية التنمية المكانية اهمية كبيرة لمعرفة ما الاهداف التي تحققها التنمية المكانية ولماذا نلجأ للتنمية المكانية في التخطيط وكيفية تحقيق التنمية المكانية للوصول الى حالة التوازن النسبي في التخطيطي المكاني . والتنمية المكانية تعني احداث تغيرات هيكلية اقتصادية، وتنظيمية، وأجتماعية من اجل تحسين نوعية الحياة ورفع مستوى المعيشة . وتتلخص اهم اهداف التنمية المكانية بما يأتي :

١- الهدف الاجتماعي : يكمن في تقليل الفجوة بين الاقاليم الفقيرة والغنية، واعادة توزيع ثمار التنمية، والتي تحدث تغيرات في السلوك، والمستويات الثقافية وانماط الحياة، والعلاقات الاجتماعية، والانعكاسات الايجابية على مستوى المعيشة، ونوعية الحياة الناتجة عن زيادة الانتاج والدخل .

٢- الهدف الاقتصادي : يتمثل بالتغيرات التي تحدث في العلاقة النسبية بين القطاعات الخدمية والانتاجية، وتنمية القوى البشرية، اقامة البنى التحتية، توفير الخدمات والمرافق العامة، توطين العمالة، تقليص عيوب الاقتصاد، ترشيد استعمال الموارد الاقتصادية .

٣- الهدف التنظيمي : يتمثل في تغيير المؤسسات الادارية اللازمة لمواكبة مراحل التطور المختلفة للمجتمع، التفاعل مع المستجدات والمتغيرات بكفاءة اداء اجهزة المؤسسات المختلفة التي تشارك في التنمية.

٤- الهدف البيئي : يتمثل في السعي للحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة وحمياتها، الحد من التأثيرات السلبية للتنمية في البيئة عن طريق ادخال البعد البيئي والسعي لتحقيق الاستدامة في التنمية .

١٠ : ابعاد عملية التنمية المكانية Dimensions of the spatial development process .

للتنمية المكانية ابعاد عدة ودراسة ابعاد عملية التنمية مهم جدا يساعد في ايضاح وتفسير اللجوء للتنمية المكانية في تنمية الاقاليم وايجاد توازن نسبي بين النمو الريفي والحضري، كما وتعد هيمنة المدينة الكبرى مشكلة من وجهة نظر التخطيط الاقليمي والسياسة المتعلقة بأيجاد توازن بين النمو الريفي والحضري، وبين المدن الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، ثم ان تركز المشاريع والاستثمارات ادى الى استمرار نموها بشكل غير متوازن مما حفز الهجرة الريفية، لذا يعد نجاح عملية التنمية الاقليمية المتوازنة، لاسيمّا الاقاليم المتخلفة يتطلب الاخذ في الحسبان ثلاث ابعاد تنموية هي. (الكناني, ١٩٩٩)

اولا :- البعد الجغرافي الذي يتعلق بنوعية وحجم الموارد المتوافرة في الاقاليم تتطلب التنمية المكانية الاعتماد على استغلال الموارد البشرية، والطبيعية، والاقتصادية، المتوفرة محليا ضمن الاقليم بعد تحديد حجم ونوعية الموارد، أذ كلما توفرت الموارد وبكميات كبيرة في الاقليم المراد تنمية ساعد ذلك في استمرار نجاح عملية التنمية .اما في حالة لو كانت الموارد محدودة وكمياتها قليلة فأن ذلك لا ينجح عملية التنمية المكانية في الاقليم، وفي مثل هذه الحالة ينبغي اتخاذ اجراءات تخطيطية تنموية مكانية، ونقل الموارد التنموية من اقليم الى اخر، بشكل يساعد على استمرار نجاح عملية التنمية .

ثانيا:- البعد المكاني للتنمية تأتي اهمية البعد المكاني للتنمية من حقيقة مفادها ان التوزيع المكاني للاستثمارات التنموية ضمن الاقاليم الجغرافية ينبغي ان يتم وفق دراسات سابقة للواقع الجغرافي القائم في تلك الاقاليم وان يتم الموازنة في توزيع تلك الاستثمارات ولا سيما اذا كانت كبيرة جدا بين كاف الاقاليم الجغرافية المراد تنميتها وذلك لان تركيز هذه الاستثمارات في اقاليم معينة سوف يؤدي الى انعدام التوازن في تحقيق التنمية المكانية بين جميع الاقاليم . والسبب يعود الى ان عائدات التنمية ستقتصر فقط على الاقاليم التي تركزت فيها الاستثمارات التنموية وهذا ما يؤدي الى استمرار تطور تلك الاقاليم وفي الوقت نفسه استمرار تخلف الاقاليم الاخرى، ومن جهة اخرى فان محدودية الاستثمارات التنموية تتطلب الاخذ بالحسبان عدم توزيعها على الاقاليم كافة بالتساوي وبشكل يؤدي الى زيادة تخلف الاقاليم المتخلفة ، ويجب في هذه الحالة ان يتم تحديد اكثر الاقاليم تخلفا من اجل ان يتم تركيز الاستثمارات التنموية كافة، و مما يساعد في نجاح عملية تنمية الاقاليم المتخلفة . (الكناني, ١٩٩٩)

ثالثا:- البعد الزماني للتنمية أنّ تخطيط يهدف الى تحقيق الموازنة المكانية في اي اقليم جغرافي وعليه ينبغي ان نأخذ في الحسبان البعد الزماني لعملية الموازنة في الاقليم سواء كان ذلك يتعلق بأستغلال الموارد الجغرافية التنموية المتاحة، أم يتعلق بالبعد الزماني للعوائد الاقتصادية التي تحققها المشاريع التنموية ولا سيما ان بعض هذه المشاريع تكون ذات ايرادات سريعة والبعض الاخر تكون ايراداتها مستقبلية اذا ان التحديد المسبق للعوائد الاقتصادية يساهم في رسم الصورة المستقبلية لخطط وتوجيهات عملية الموازنة المكانية بما يؤثر في مستقبل المشاريع كافة في اي اقليم جغرافي (ماجد ابو زنط ,٢٠٠٧)

١١: سياسة التنمية المكانية يعد التخطيط للتنمية المكانية واهميته في ايجاد تنمية متوازنة عن طريق توزيع الاستثمارات التنموية العامة على الاقاليم المختلفة، بما يوفر تعزيز التنمية الشاملة بأبعادها الاجتماعية، والاقتصادية كافة، ويساهم في رفع المستوى المعاشي للسكان وتأهيل المناطق ذات النمو القليل، لأيجاد بيئة جاذبة للاستثمارات التنموية في تلك المناطق في ضوء امكاناتها ومميزاتها النسبية المتمتعة بها تلك الاقاليم، بما يؤمن تحقيق اهداف تنموية مكانية متمثلة في تحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية .(السيد, مصدر سابق ,ص١٥) تناولت التنمية المكانية تخصيص الموارد الاقتصادية والخدمات الاجتماعية وتوجيهها واقعيا Positive او نمطيا N ormativ بما يضمن تحقيق اعلى كفاءة أي اقل تكلفة بصورة مباشرة او غير مباشرة على المستويات التحليلية الكلية Macro والجزيئية Micro والبينية Meso ,وتشخيص العلاقات الهيكلية للبنية المكانية والنبؤ بالمسار المستقبلي الذي تسير به ورسم اليات وسياسات تحولها التخطيطي على وفق مناهج ونماذج تحليلية علمية واساليبها .(peter Decken,1990, p247)، وترتبط التنمية المكانية بنطاق التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لكافة الاستثمارات والانشطة والتحولات المتولدة عن المجال الحضري والاقليمي . بما يتطلب التعرف على المكونين الرئيسيين للتنمية المكانية، وهما التنمية الاقليمية والحضرية . (هوشيار,مصدر سابق، ص١٧) ان التنمية المكانية الاقليمية هي الادارة الفاعلة لتوزيع مشريع الاعمار الجديدة، او عادة توزيع المشاريع القائمة من خلال التخطيط لتنمية المحافظات والاقاليم، ومعالجة المناطق المخلخلة سكانيا او الاقل تطورا، وعليه فأن سياسة التنمية المكانية الاقليمية هي الطريق الفعال لمواجهة المشكلات الاقليمية من خلال استخدام اساليب مناسبة تضمن في تحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في المكان، وذلك فضلا عن معالجة السلبيات التي من الممكن ان تنشأ في خطط التنمية لتحقيق تنمية مكانية مستدامة . (السيد,مصدر سابق ,ص١٧)

١٢: اهداف سياسة التنمية المكانية ان لسياسة التنمية المكانية مجموعة من الاهداف التي تسعى الى تحقيقها للوصول الى حالة من التوازن المكاني وتقليل الفوارق وتحقيق العدالة في توزيع الخدمات وهذه الاهداف هي ما يأتي . (Bertrand Renaud ,1981, p.12)

١- تحسين النظام الوطني للمدن وذلك لان لها دور كبير في نشر العلوم ونقلها ومن ثم تحفيز الاقتصاد الوطني، أذ أن رفع مستوى النشاط الاقتصادي للمدن متوسطة الحجم سيساعد في تحقيق اقتصاديات الحجم وتحسين نمو الاقاليم، وجعل الخدمات الاجتماعية في متناول الجميع .

٢- مواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المكانية في اقليم ما والسعي لأيجاد حلول لها .

٣- التخفيف من حدة التباين المكاني في الاقليم الواحد او بين الاقاليم عن طريق التوزيع العادل لثمار التنمية .

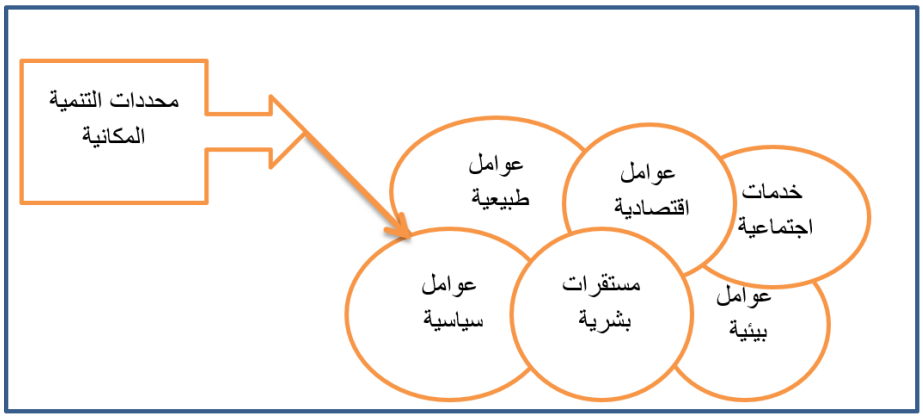
٤- تنمية مصادر الثروة الوطنية وتطويرها في المراكز الحضرية والاقاليم، والحد من تركز النشاطات الاقتصادية للمدن الكبرى .

٥- مشاركة المجتمعات المحلية في اعداد ومتابعة وتنفيذ الخطط والسياسات التنمية المكانية، وتعزيز السكان للأعتماد على انفسهم من خلال تفعيل مشاركتهم .

٦- تكامل اقاليم الاطراف المبتعدة عن المركز عن طريق تطوير شبكة نقل واتصالات وهذا الامر يحسن التماسك الاجتماعي، والتكامل السياسي .

٧- دمج وادخال البعد البيئي في عملية التنمية المكانية وتحقيق الاستخدام الافضل لموارد البنية المكانية المتاحة والكامنة . (عثمان . غنيم ,٢٠٠٥, ص٥١)

١٣: محددات التنمية المكانية هناك عدة محددات للتنمية المكانية حسب كل اقليم او منطقة من خلال العديد من العوامل، منها العوامل الطبيعية (انحدارات الارض، الرياح، ونوعية التربة) أذ تتأثر استعمالات الارض وانواعها بمثل تلك العوامل كالعوامل الاقتصادية (توفير ايدي عاملة، واقتصاديات الموقع) وبعوامل اخرى مهمة كالخدمات الامنية والاجتماعية والبنى التحتية وخصوصيات السكان في الاقليم وعوامل اخرى ترتبط بسياسة وستراتيجية البلد . (وزارة التخطيط ,١٩٩٠, ص١٩) وتتمثل هذه المحددات بما يلي.



شكل (١-٦) يوضح محددات عملية التنمية المكانية

المصدر / عمل الباحثة بالاعتماد على وزارة التخطيط ,هيئة التخطيط الاقليمي، خطة دراسات الوزارة، دراسة رقم ٨٢٢، " انتباط نموذج لتنمية المستوطنات الحضرية في العراق " ١٩٩٠., ص١٩

١- العوامل الطبيعية

تعد الارض من اهم العوامل الطبيعية التي تؤثر في سياسة التنمية المكانية و وعمليات الاعمار يجب ان تأخذ بالحسبان عامل الارض كمحدد او كأمكانيات ممكن ان تشمل ما يأتي:

١. التضاريس والانحدارات، اذ يعد الانحدار المناسب للارض هو احد اهم العوامل المؤثرة في اي تخطيط مكاني لمشاريع الاعمار والتنمية ,لذا تشير الدراسات بأن الميل الذي تزداد درجته عن ١٥٪ لأي موقع تعد غير صالحة للأستثمار مالم يتم التعديل عليها بما يتلائم وطبيعة استعمالها (Unterman, r &small, R,1997,P26) ، وهناك تفصيلات اخرى لحدود الانحدارات تفصل حسب طبيعة الفعاليات او استعمالات الارض المكانية ,مثلا المناطق الصناعية توقع في مناطق انحدارها اقل من ٥٪ ,والمناطق السكنية يمكن توقيعها في حدود تصل الى ١٥٪ (Chapin, 1965, p375),بينما يشير Krrbleانه على الرغم من ان الاراضي المتموجة تتضمن في بنيتها المكانية صفات جيدة بصريا، وبيئيا الا انها تتطلب تكاليف اضافية (Keeble,L,1979, p73)، عند توقيع مشاريع تنموية فيها، والنتيجة فأن التقنيات الحديثة والتقدم العلمي ساهم في الحد من تأثير عامل الارض ورجح انحدار مناسب لأستعمالات الارض وهو (١:١٠) ,واذا زاد عنه سوف يواجه صعوبة في تنظيم استعمالات الارض المكانية وتوقيع النشاطات الاقتصادية والفعاليات .

٢. المياه وتشمل (المياه السطحية، البحيرات، الانهار، الاهوار، الابار والمياه الجوفية)، والمياه قد تكون محددة لقسم من الاستعمالات المكانية لكنها تعد عامل جذب للفعاليات الاقتصادية التي تعتمد عليها مثل مشاريع التنمية والاعمار الكبرى (كمحطات الكهرباء، والمدن السياحية، ومشاريع السدود. (وزارة التخطيط,١٩٨٩, ص٣٣)

٣. الموارد الطبيعية وتتضمن بنية مكانية للأعمار مثل توفر الموارد الرئيسة (كالنفط، والكبريت، والمقالع، والغاز الطبيعي، والالمنيوم، والمعادن ..الخ).

٤. العوامل الطبيعية الخاصة مثل موقع متميز للسياحة كالبحيرات ,الغابات او وجود مطعم مميز للجذب السياحي .

٥. التربة أذ تصنف الى تربة ممتازة وصالحة للزراعة ,او تصنف حسب نوعها مثلا تكون غير صالحة للزراعة لكنها تحوي امكانات اخرى (كالتربة الرملية او الملحية او الجبسية).

٦. المناخ ويتضمن عدد من العوامل الرئيسة مثل (درجات الحرارة، الرياح واتجاهاتها وسرعتها، الرطوبة النسبية ,الثلوج، الامطار وكميتها، العواصف ومصاحباتها رملية او ترابية).

٢- عوامل الخدمات الاجتماعية (البنية التحتية والفوقية)

تشمل عدد كبير من العوامل التي تعد اساس للنشاط الاقتصادي الانتاجي لذلك فأعمار البنى التحتية واحد من اهم وسائل الجذب للأستثمارات وتهيئة مناخ ملائم لها، التي ينبغي ان تكون احدى وسائل التنمية المكانية وتشمل ما يأتي:

١. الخدمات الصحية والتعليمية بمختلف مستوياتها والتي يجب ان توفر ضمن تراتب هرمي في توزيع الخدمات المكانية.

٢. خدمات النقل المختلفة مثل الطرق والماطرات وسكك الحديد والنقل النهري .

٣. خدمات البنى التحتية الاخرى (كالماء والكهرباء والاتصالات والصرف الصحي والانترنيت).

٣- العوامل البيئية

تتضمن النية المكانية عوامل بيئة التي تحوي عاملي الجذب البيئي "الامكانيات" والعامل الثاني الطرد البيئي " محددات بيئية " وتتوضح بما يأتي. (وزارة التخطيط، مصدر سابق ,ص٢٢)

- عوامل الجذب البيئي :

١. وجود المناطق الخضر والمزروعة والغابات.

٢. البعد عن المؤثرات الاخرى الملوثة (كالتلوث البصري، والضجيج ,....الخ).

٣. وجود مسطحات مائية وانهار .

٤. وجود طبيعة جذابة (التضاريس الطبيعية المناسبة، المناخ المعتدل، عدم تأثر المكان بالعوامل الصناعية).

- عوامل الطرد البيئي :

١. مناطق طمر الانقاض والنفايات وما تنتج من روائح كريهة ومضار بيئية.

٢. الطرق المرورية السريعة او الطرق ذات الكثافة العالية.

٣. مناطق التلوث الصناعي كتلوث المياة والتربة والهواء.

٤. المناطق ذو البيئة القاسية مثل المناطق شديدة البرودة او الصحراوية الحارة.

٥. وجود محددات مختلفة قد يؤدي الى وجود مناطق غير مستثمرة الموقع مثل محرمات خطوط النفط او محرمات خطوط الكهرباء عالية الضغط .

٤- العوامل الاقتصادية

تشمل هذه العوامل النشاطات والقطاعات كافة كالصناعة والزراعة والخدمات، وايضا تتضمن عوامل اخرى ينبغي ان تؤخذ بالحسبان عند تحليل البنية المكانية وبناء سياسة تنموية وتشمل:

١. الايدي العاملة .

٢. المواد الاولية والانتاج .

٣. مواقع الاستهلاك .

٤. كلف المشاريع .

٥. اقتصاديات الموقع وعلاقتها بالتسويق والانتاج والمواد الاولية .

٥- العوامل الستراتيجية او السياسية

تنطوي سياسة البنية المكانية التنموية على عوامل اخرى لها بعد ستراتيجي يتعلق بالامن الوطني وطبيعة العلاقات مع المحيط الاقليمي، ولذلك فأن لهذه العوامل اهمية كبرى في فترات معينة حسب سياسات التعاون بين الدول وتتضمن ابعاد مشاريع الاعمار عن المناطق الحدودية، ومن جهة اخرى كثير من السياسات التنموية ونتيجة لانفتاح العالمي الذي اتجه نحو التعاون المشترك في تنمية المناطق الحدودية واستثمار امكانات مشتركة بين الدول لتحقيق هدف التنمية وغايتها الاساسية وهو الانسان. (وزارة التخطيط، اساليب تنمية الاشرطة الحدودية، ١٩٨٩)

وتتضمن العوامل الستراتيجية التي لها علاقة بالامن الوطني ما يأتي: (السيد, مصدر سابق,٣١)

١. الاشرطة الحدودية ومسارات الانهر ومواقع البحيرات والوديان.

٢. العقد الرئيسة لمختلف الفعاليات (كالنقل، محطات سكك الحديد، الموانئ البحرية، المطارات، عقد الاتصالات الفضائية والهاتفية، مثل محطات الاقمار الصناعية ودرجات البعد والقرب منها).

٣. الخطوط والاشرطة الحدودية الدولية، والامكانيات التنموية، والاستثمارات، والمستقرات البشرية، مشاريع الاعمار الواقعة فيها.

٤. الترابطات الموقعية بين المشاريع الكبرى وانتشارها وفق معايير تخطيطية تعتمد على الترابطات الوظيفية (مدخلات، مخرجات).

٥. مواقع المشاريع الكبرى ومحرماتها (السدود، والمنشات العسكرية، وحقول النفط).

٦- المستقرات البشرية وخصوصيات السكان

يتضمن توزيع المستقرات واهميتها تحليل البنية المكانية عدد من العوامل التي تتداخل مع عوامل أخرى ومن هذه العوامل ما يأتي :

١. حجوم السكان.

٢. الترابط بالطرق والسكك الحديدية والمطارات.

٣. المرتبة الادارية ,مثل مستقرات ريفية، مركز محافظة او قضاء.

٤. علاقات المستقرات البشرية مع بعضها وعلاقتها بمراكزها الادارية على المسوتيات وطني اقليمي محافظة.

٥. المسافات بين المدن ودرجة الابتعاد عن المعدل العام.

٦. وظيفة المدن ومدى مساهمتها في النشاطات الاقتصادية الاساسية او الاكثر تحفيزا لعملية التنمية (هوشيار، ٢٠٠٦, ص٢٢٤).

١٤: ستراتيجية التنمية المكانية المتوازنة Balanced Spatial Development Strategy وجد مبدا التنمية المتوازنة في نظرية الدفعة الكبيرة لرودان في عام ١٩٤٣ وقد عبر عنها بالدفعه القوية وذلك لانها على شكل استثمارات صناعية عالية بالمستوى الادنى لها لغرض تجاوز العقبات وتحقيق التنمية. ان ستراتيجية التنمية الاقليمية المتوازنة تعني التوزيع المكاني للاستثمارات ضمن الاقليم الواحد لاسيما الاستثمارات الصناعية وعدم حصرها في مراكز او مناطق محددة و اي عدم تركز مشاريع التنمية وفي مقدمتها المشاريع الصناعية في مناطق محددة اذ ان تحقيق تنمية اقليمية متوازنة تتم من خلال التوزيع المكاني للانشطة في اماكن متعددة وتوزيع الدخول وتقليل الفوارق الاقليمية بين مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي والعمراني بين الاقاليم او المناطق المختلفة داخل الاقليم الواحد . (الحديثي ,١٩٩٥, ص٥٥) كما ونجد فاعلية النمو المكاني المتوازن ضعيفة في المراحل الاولى يعود السبب الى ذلك في ضعف الوفورات الاقتصادية والتكاليف العالية لتطور البنى الاساسية، وفي حين اخر تكون اكثر كفاءة في تحقيق معدلات التنمية الاقتصادية للمراحل القادمة ويتطلب النمو المكاني المتوازن عند اعتماده، (شبع، ٢٠١٧، ص١٠٤)، مع:

١_ استثمارات كبيرة وقدرة عالية على الاستثمار وتحمل تكاليف عالية لتطوير البنى الارتكازية والتحتية.

٢_ القبول بمعدلات او مستويات واطئة للنمو، وتحقيق مردودات اقتصادية لعمليات التنمية المكانية المحدودة.

١٥: اهداف التنمية المكانية في مجال الموازنة المكانية Spatial development objectives in the field of spatial budget

ان ظاهرة الاختلال وعدم التوازن المكاني في حجوم المدن (المستقرات) اي توزيع السكان في المكان الواحد، يؤدي الى ظهور مناطق استقطاب (جذب) ومناطق طرد للسكان حيث ان السكان تنجذب نحو مناطق التي تحدث بها تنمية حيث تتميز بوفرة فرص العمل والخدمات وشبكات نقل جيدة ووجود موارد اولية يمكن استخدامها، وفي المقابل هناك اقاليم او مناطق توجد بها عوامل طرد للسكان من حيث تخلف انعدام فرص العمل مما يدفع السكان الى الهجرة .(صفوح، ٢٠٠٩, ص٤٣)، وكما ويمكن لساسية التنمية المكانية ان تحقق الاهداف الآتيه في مجال الموازنة المكانية.

١_ أن بأمكان سياسة التنمية المكانية ان تتخذ من عامل الهجرة اداة لأعادة توزيع السكان وتحقيق موازنة عن طريق التأثير في عوامل الجذب والطرد في الحيز المكاني (صفوح ,٢٠٠٩,ص٤٥).

٢_ التباين المكاني: ان اتباع سياسة تنموية مكانية توصلنا الى تقليل التباين في توزيع الدخل والانشطة بين مناطق البلد او الاقليم وتخفض البطالة في المناطق التي تعاني من كثرة ظاهرة البطالة، ويحدث ذلك بطرق توزيع الانشطة والاستثمارات وفرص العمل بصورة تحقق التوازن في حيز الاقليم المكاني، اي ان هذه السياسة تسعى لتحقيق موازنة بين (البيئة والسكان) (الزبيدي ,٢٠١٤,ص١٧).

٣_ زيادة الناتج القومي : من الاهداف المهمة لسياسة التنموية هو السعي الى رفع مساهمة الاقاليم في انتاج البلد، ويتم من خلال خلق انشطة في المكان، التي من شأنها زيادة انتاج الاقليم مع الاخذ بالحسبان تطوير الانشطة والمؤهلات الموجودة داخل الاقليم او الاقاليم الاخرى وطبيعة التوزيع السكاني والقوى العاملة (حسن، ٢٠٠١, ص٨)

٤_ من كل هذا يظهر ان الحيز المكاني والتنمية المكانية يشكلان مجموعة من العمليات المترابطة والمتداخلة بشكل دقيق و اذ ان الحيز المكاني يمثل الاداة التي تتوزع بواسطتها ثمار التنمية توزيعا متوازنا او مختلا، بعبارة اخرى نستطيع القول ان الحيز المكاني يمثل المجال المكاني لتحقيق اهداف السياسة التنموية المكانية والقومية.

٥_ ان تركيز النشاطات والسكان في المستقرات الحضرية الكبيرة (الاقاليم) والتي من شأنها ان تحقق نمو اقتصادي، وذلك لما تتمتع به من مميزات كتوافر بنى فوقية وتحتية، ووجود خدمات اساسية، مكونة مراكز استقطاب.

٦_ هذه المزايا وغيرها ساعدت على هجرة غير مخططة من بعض الاقاليم الى اقاليم اخرى، وان عملية وجود هذا الاختلال بين الاقاليم سيولد عدم توازن مكاني ويخلق مشكلات اقتصادية واجتماعية كبيرة.

٧_ ان عملية الموازنة المكانية يمكن ان تؤدي دور فاعل في الحيز المكاني عن طريق تأثير تنمية المكان وما تخلفه من تأثيرات في عملية التوزيع السكاني ودخولهم الاقتصادية، لتحقيق موازنة بين العوامل التنموية المتعددة عن طريق خلق شبكة تربط المناطق الحضرية لتحقيق التبادل، وان هذا التوازن بين الحيز المكاني والتنمية يأتي عن طريق الاهتمام بالمستقرات الاقليمية والمناطق المحيطة، مع الاخذ بالحسبان اعادة التوزيع بالايدي العاملة العاطلة في الاقاليم المتخلفة والافادة منها في الصناعات والخدمات، وتخفيض معدلات نمو اقتصادي، سكاني، عمراني في المستقرات الاقليمية الكبرى. وتوجيه الاهتمام بالمستقرات ذات النمو المنخفض وفع معدل النمو فيها، تحقيق التوازن يتطلب درجات من عدم تركيز التنمية الاقتصادية في المستقبل بين المستقرات عن طريق نشر او تشتيت النمو في المستقرات المختارة (الزبيدي ,٢٠١٤, ص١٨).

١٦: الموازنة المكانية Spatial budget ان ظاهرة الاختلال وعدم التوازن المكاني في حجوم المدن اي عدد السكان وكثافتهم وتوزيعهم في المكان الواحد او بين الاقاليم الاخرى يؤدي الى ظهور مناطق استقطاب، جذب، ومناطق طرد سكاني فالسكان ينجذبون نحو المناطق التي تتميز بوفرة فرص العمل، الخدمات، والمناطق التي تتوفر شبكة نقل جيدة ومزايا سهولة التنقل فيها تكون عالية، او التي تتميز بوجود مواد اولية يمكن استغلالها غالبا ما تقتصر عملية الجذب هذه على العناصر الشابة القادرة على العمل وفي المقابل فأن عوامل الطرد متمثلة بالضغط على الاراضي الزراعية من السكان والتخلف وقلة او انعدام فرص العمل في مناطق سكناهم وتوافرها في مناطق اخرى يدف السكان للهجرة بحثا عن فرص عمل مما يجعل الاقليم متخلف (صفوح، ٢٠٠٩, ٤٣).الموازنة المكانية (توازن المكاني): هي عبارة عن تنظيم مكاني لمكونات المكان، أذ يتشكل المكان من مجموعة عناصر رئيسة كالمستقرات البشرية، والنشاطات الاقتصادية، والموارد المتاحة مكانياً. ترتبط الموازنة المكانية بمجموعة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، اضافة الى الامكانات الطبيعية المتاحة في الحيز المكاني، والعوامل البشرية متمثلة بحجم السكان والهرم السكاني. وان تكامل هذه العوامل بينها يعطي الخصائص الوظيفية للمكان، أذ تسهم هذه العوامل في زيادة حجم الاستثمارات التنموية وجذبها للأنشطة التي تتأثر بالتوقيع المكاني للمشاريع، من حيث: تحليل ودراسة مكونات الحيز المكاني، النوع والحجم، وعملية تخطيط وتنظيم وتوزيع النشاطات والفعاليات الاستثمارية والعمرانية التي تحقق الكفاءة الاقتصادية والموازنة المكانية بين الامكانات والمحددات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والبيئية ليتحقق بذلك التوازن المكاني (John Giasson 1987,، 149).**ويرى الباحث ان الموازنة المكانية في الاقليم احد اولويات التخطيط الاقليمي في الوقت الحاضر وهي من العلوم التي بدأ تسليط الضوء عليها في الوقت الحالي واخذت تشهد اهتمام كبير وتكون موضوع اهتمام الباحثين أذ تساهم في تحقيق معدلات عالية من التنمية والنمو الاقتصادي . فهي تهدف الى تنظيم العلاقة بين الانسان وبيئة التي يعيش فيها ليستثمر مواردها الاستثمار الامثل من دون الاسراف ولا تعد ليضمن حقه وحق الاجيال القادمة كونه يبدأ في الموازنة من الحيز المحلي وصولا الى الحيز الاقليمي وكيفية موازنة الموارد والامكانات في الاقليم والافادة والتبادل الاقتصادي مع باقي الاقاليم** .ولكي نحقق تنمية متوازنة بين قطاعات الاقليم جميعها يتوجب ما يأتي:تحليل العلاقات بين القطاعات, والمحافظة على العرض والطلب، والنشاطات الاقتصادية كافة وهو ما يسمى بالنمو المتوازن بين القطاعات الاقليمية . لذا نلاحظ وجود للسكان وفعالياتهم الاقتصادية متركز في المناطق الحضرية المحققة لنمو عال من الاقتصاد، وايضا تميز مثل هذه المناطق بمزايا متعددة (عوامل نادرة، بنى تحتية وفوقية، خدمات اساسية)، ادت كلها الى هجرة غير مخططة من مناطق الى اخرى، ومن الارياف الى المدن . وبعدها خلقت انعدام للتوازن المكاني وكان نتيجتها ظهور مناطق متخلفة ومتطورة في البلد، وأدت الى جملة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. من كل ذلك يتضح لنا بأن العملية التنموية يمكنها أن تؤدي دور فاعل، أذ لم يتم وضع تأثير متبادل فيما بين التنمية وتوزيع الدخول والسكان بالحسبان ، لتحقق توازن بين عوامل التنمية المتعددة, وذلك عن

طريق شبكة المستقرات . ولذلك يجب على الباحث ان يفكر ويتسائل : كيف يمكن ان تحقق موازنة بين هيكل المستقرات المكاني والتنمية. وللجواب على السؤال يمكننا القول ان التوازن يمكن ان يتحقق عن طريق مراعاة النقاط الاتية : (حسن، ٢٠٠١, ص١٣)

١. اخذ فائضية الايدي العاملة في المناطق الزراعية الريفية كثيفة السكان بالحسبان والافادة منها بالصناعة.
٢. الموازنة المكانية في الميزة النسبية للمكان.
٣. الامكانات التنموية، و المحددات.
٤. خفض النمو (العمران، السكان ، الاقتصاد) في المناطق الكبيرة التي تكثر بها المشكلات الحضرية.
٥. وايضا تسليط الاهتمام لرفع معدلات نمو المناطق التي تتميز بنمو منخفض.
٦. الاهتمام بالمدن والمناطق المحيطة بها واستغلال الموارد المتاحة فيها والافادة من تلك الموارد .

الاستنتاجات :

١- نجاح عملية الموازنة المكانية يعتمد بشكل كبير على عملية التنمية المكانية والاجراءات المتبعة من قبل السلطات المحلية والاقليمية ومشاركة المجتمعات في صنع القرار.

٢- ان التوجه الجديد في العراق والسعي لأحداث ونشر التنمية المتوازنة يمكن ان ينعكس ايجابيا على اقليم النجف وتطوره العمراني وتحقيق موازنة مكانية تنموية . والموقع الجغرافي للاقليم واهميته الدينية وتوفر وسائل التنمية يساعد على تحقيق ذلك .

٣- ان تحقيق موازنة تنموية مكانية في أي اقليم يتوجب النظر الى واقعه التنموي المكاني والتعامل معه عن طريق عناصر التنمية المتوفره فيه واعادة ترتيبها وتنظيمها لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية في الاقليم .

٤- اظهرت الدراسة ان هناك علاقة المؤشرات المكانية، وتحقيق سياسة تنموية اقليمية متوازنة, اذ يكمن دورها في تفصيل وتطبيق تلك السياسات .

التوصيات :

١- ضرورة مراعاة تطبيق المعايير التخطيطية في التوقيع المكاني للمشاريع االتنموية لما لها من نتائج ايجابية في ذلك.

٢- القبول الاجتماعي يجب تحقيقه ضمن محددات الموازنة المكانية ويمكن الوصول اليه من خلال توفير فرص العمل والمحافظة على خصوصية المنطقة وهويتها التاريخية الدينية فضلاً عن الامن والسلامة والصحة والامان.

٣- نحفيز النمو في المناطق الريفية لتقليل الفوارق بينها وبين المناطق الحضرية وتحقيق مبدا الموازنة المكانية، وتطوير سياسة التنمية الزراعية الريفية

المصادر

١. ابو زنط ، ماجد، تخطيط التنمية الاقلمية في شمالي الضفة الغربية/ فلسطين، اطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الاداب، الجامعة

٢. الحديثي، حسن محمود، المواقع الصناعية والتنمية الاقليمية المتوازنة، مجلة المخطط والتنمية، العدد الاول، ١٩٩٥.

٣. حسن، علاء الدين عبد الرحمن، العوامل المؤثرة في اختيار مواقع المستقرات البشرية، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، مقدمة الى مركز التخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد ٢٠٠١.

٤. الحكيم، سعيد حسن علي، حوض الفرات في العراق (دراسة هيدرولوجية)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاداب، جامعة بغداد ١٩٧٦.

٥. خورشيد، ماجد واخرون، اسس التخطيط الاقليمي، وزارة التخطيط، تموز ١٩٨٨.

٦. خير، صفوح، التنمية والتخطيط الاقليمي، منشورات وزارة الثقافة، سوريا، دمشق، ٢٠٠٩.

٧. الزبيدي عمار خليل، استعمالات الارض الصناعية لمحافظة ديالى، رسالة ماجستير مقدمة الى معهد التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا.

٨. الزبيدي، صبيح لفته فرحان، تقييم دور السلطات المحلية في تحقيق التنمية المكانية، رسالة ماجستير، ٢٠٠٩.

٩. الزبيدي، عمار خليل، تحديد اولويات التنمية المكانية على وفق المخططات الهيكلية، اطروحة دكتوراه، ٢٠١٤.

١٠.الزبيدي، مصطفى عبد الجليل، تطوير التنمية المكانية في ضوء الادارات الملحية، اطروحة دكتوراه، ٢٠٠٩.

١١.السيد، محمد محسن، البنية المكانية وسياسة التنمية والاعمار، اطروحة دكتوراه، ٢٠١١.

١٢.شبع، محمد جواد عباس، الصناعة واثرها في التنمية الاقليمية في محافظة النجف، دار الفراهيدي للطباعة، بغداد، ٢٠١٤.

١٣.شبع، محمد جواد، محمد دلف، التخطيط والتنمية الاقليمية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ٢٠١٧.

١٤.شرف، محمد ابراهيم محمد، التحليل المكاني بأستخدام نظم المعلومات الجغرافية، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.

١٥.عبد العال، احمد محمد، جغرافية التنمية مفاهيم نظرية وابعاد مكانية، كلية الاداب، جامعة الفيوم، ٢٠٠٨.
١٦.غنيم، عثمان محمد، التنمية المستدامة/ فلسفتها/ واساليب تخطيطها و وادوات قياسها، الطبعة الاولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.
١٧.فرهنك، جلال، تخطيط الاستثمار في العراق، مجلة الاقتصادي، العدد الاول، تموز، ٢٠١٠.
١٨.القرة غولي ,مصطفى عبد الجليل، تحديد دراسة العوامل المؤثرة على هيكل المستوطنات في قضاء بلدروز بأستخدام نظم المعلومات الجغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مركز التخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد ١٩٩٨.
١٩.الكردي، محمود، التخطيط للتنمية الاجتماعية دراسة لتجربة التخطيط الإقليمي في اسوان، دار المعارف القاهرة، ١٩٧٧.
٢٠.الكناني، كامل كاظم بشير، التخطيط الاقليمي: تأثيرات الحرب وآفاق المستقبل/ دراسة تحليلية في البنية المكانية للاقتصاد العراقي بين مؤشرات التخطيط الاقليمي وتأثيرات الحرب، دار الحكمة، ٢٠٠٢.
٢١.الكناني، كامل كاظم بشير، التخطيط العمراني والعدالة الاجتماعية، دار الحكمة، سنة ١٩٩٨.
٢٢.الكناني، كامل كاظم، ارجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل نظرة في التحليل الاستراتيجي، الطبعة الاولى، دار الدكتور
٢٣.الكناني، كامل كاظم، الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية، مطبعة جامعة بغداد،٢٠٠٥.
٢٤.المظفر، فلسفة علم المكان، الجغرافيا، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، ٢٠٠٥.
٢٥.وزارة التخطيط، مديرية تخطيط النجف، ٢٠١٨.
٢٦.وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الاقليمي، تقرير خطة التنمية الوطنية الخمسية ٢٠١٠_٢٠١٤/ التنمية المكانية في العراق، إعداد فريق عمل استشاري بأشراف د. سامي متي بولص، ٢٠١٠.
٢٧. وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الاقليمي، خطة دراسات الوزارة، دراسة رقم ٨٢٢، استنباط نموذج لتنمية المستوطنات الحضرية في العراق،
28. Bertrand Renaud, "National Urbanization Policy in Development Countries", Oxford University press, USA, 1981.
29. CHAPIN, F., "Urban land Planning", University of Illinois press, Urbana, 1965.
30. Economic commission for Europe Geneva, "Spatial Planning Key Instrument for Development and Effective Governance with Special Reference to Countries in Transition", United Nations New York and Geneva,2008.
31. Frederick Steinner, "The Living Land Scape, An Ecological Approach to landscape planning", McGraw ell Hill inc. New York, 1991.
32. Glasson, John, An introduction to Regional Planning Concepts Theory practice, London, 1987.
33. Jacob. S: Chairman of the Board , Ilan . Y: chief Executive officer " Britannica Encyclopedia", 15the edition, volums 9, Copyright Under International Copyright, All right ReservedUnder pan American Berne and Universal Copyright Conventions by Encyclopedia Britannica, printed in USA, 2002.
34. Jean, Paul Rodrigue, "Integrated transportation and land use modeling", Washington, 2002.
35. John Glasson "An Introduction to Regional planning", 1975.
36. Keeble, F., "principles & practice of Town and Country planning in Britan", London, 1979.
37. Neil Adams, Jeremy Alden, and Neil Harris, "Regional Development and Spatial Planning in an Enlarged European Union", British Library Cataloguing in Publication Data,2006.
38. Peter Decken &peter E. Lloyd "Location in Space: Theoretical perspective in Economic Geography", third Edition, Harber Collins Publishers, New York, USA, 1990.
39. Planning Policy Statement creating strong safe and prosperous communities through Local Spatial Planning, United Kingdom for the Stationery Office, 2008.
40. Unterman , R. & Small , R., " Sit planning for cluster Housing ", Van Nostrand Reinhold comp ., New York , 1997.
41. Walter ISARD, "Methods of Regional Analysis; An Introduction to Regional Science", U.S.A, 1967.
42. Wikipedia Encyclopedia, "Regional planning Concept", The free Encyclopedia, USA: 51franklin st, 5 floor, MA 02110-1301, the Wikipedia Foundation, Inc., 2008.
43. Wikipedia Encyclopedia, "Regional planning Concept", The free Encyclopedia, USA: 51franklin st, 5 floor, MA 02110-1301, the Wikipedia Foundation, Inc ., 2008.